

كانت من حقوق الناس يسألون فيها قبل أن يرفعوها . وإذا رُفِعَ الخبرُ إلى الإمام فلا شفاعة له .

(١٥٤٩) وعنه (ع) أنه قال : سُرِقَتْ خَمِيصَةٌ^(١) لَصَفْوَانَ بْنِ أُمِيَّةٍ ، فَاتَى بِالسَّارِقِ إِلَى النَّبِيِّ فَأَمَرَ بِقَطْعِ يَدِهِ . فَقَالَ صَفْوَانُ : لِمَ أَظُنُّ الْأَمْرَ^(٢) ، يَا رَسُولَ اللَّهِ : يَبْلُغُ هَذَا . قَدْ وَهَبْتُهَا لَهُ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : فَهَلَّا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ^(٣) . إِنَّ الْحَدَّ إِذَا أَنْتَهَى إِلَى الْوَالِي لَمْ يَدَعُهُ . قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^(٤) (ع) : لَا يُعْفَى عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْحُدُودِ الَّتِي لِلَّهِ دُونَ الْإِمَامِ . وَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ حَقُوقِ النَّاسِ فِي حَدٍّ ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يُعْفَى عَنْهُ دُونَ الْإِمَامِ .
قال جعفر بن محمد (ع) : مَنْ عَفَا عَنْ حَدٍّ يَجِبُ لَهُ فُلَيْسُ لَهُ أَنْ يَرْجَعَ بَعْدَ أَنْ عَفَا .

(١٥٥٠) وعن رسول الله (صلع) أنه قال : ظَهَرَ الْمُؤْمِنُ جَمْعِي إِلَّا مِنْ حَدٍّ . وَنَهَى أَنْ يَتَعَدَّى أَحَدٌ حَدًّا مِنْ حُدُودِ اللَّهِ إِلَى أَكْثَرِ مِنْهُ ، وَقَالَ : إِنْ اللَّهُ (ع ج) بَيَّنَّ الْحُدُودَ وَجَعَلَ عَلَى كُلِّ مَنْ تَعَدَّى الْحَدَّ حَدًّا .

(١٥٥١) وعنه (ع) أنه قال : أَبْغَضُ الْخَلْقِ إِلَى اللَّهِ (ع ج) مَنْ جَرَّدَ ظَهَرَ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقٍّ ، وَمَنْ ضَرَبَ فِي غَيْرِ حَقٍّ مَنْ لَمْ يَضْرِبْهُ ، أَوْ قَتَلَ مَنْ لَمْ يَقْتُلْهُ .

(١٥٥٢) وعن عليّ (ع) أنه أمر قَنْبَرًا أَنْ يَضْرِبَ رَجُلًا فَعَلِيطًا . قَنْبَرٌ فَزَادَ ثَلَاثَةَ أَسْوَاطٍ ، فَأَقَادَ عَلِيٌّ (ع) الرَّجُلَ الْمَضْرُوبَ مِنْ قَنْبَرٍ فَضْرِبَهُ ثَلَاثَةَ أَسْوَاطٍ .

(١) حش س ، ي - الخميصة كساء أسود مرقع له علمان ، فإن لم يكن معلماً فليس بخميصة .

(٢) ي - هذا الأمر .

(٣) س ، د ، ط - تأتيني به ، ع ، ز ، ي - تأتي به .

(٤) س - أبو جعفر د ، ع ، ط ، ز ، ي - جعفر بن محمد .